الآثار الاقتصادية للسياسة النفطية في المملكة العربية السعودية

المدرس ناجي ساري فارس
مركز دراسات البصرة والخليج العربي/ جامعة البصرة

المستخلص :

تنبع أهمية السياسية النفطية من الدور الذي تلعبه في رسم السياسة الاقتصادية في السعودية، إذ تعتبر الإيرادات النفطية الممول الرئيسي لموازنة هذه الدولة، وتمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي ورفع مستوى متوسط دخل الفرد فيها، من أجل الوصول إلى الأهداف الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتعد هذه السياسة أداة لتحقيق الأهداف والمصالح الاقتصادية. وتحتل السعودية المرتبة الأولى بإنتاج النفط الخام من بين الدول المنتجة للنفط. وقد تستند فرضية البحث إلى التغير في سياسة السعودية النفطية من أجل التنويع الاقتصادي، لذلك فإن اعتمادها على سياسة نفطية ناجحة، قد تؤثر إيجاباً على مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى، من أجل التقليل من اعتمادها على وارداتها النفطية في تمويل موازنتها العامة. وعلى الرغم من ارتفاع نصيب دخل الفرد السعودي، إلا إنها ما تزال معتمدة على الإيرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة. لذا إن السعودية تسعى إلى تنويع مصادر الدخل من خلال رفع الإيرادات غير النفطية، للتقليل من الاعتماد على الواردات النفطية.

الكلمات الدالة :

السياسة النفطية، أسعار النفط، الإيرادات النفطية، التنويع الاقتصادي.

المقدمة :

مما لا ريب فيه إن السياسة النفطية تحدد مسار التنمية الاقتصادية لكل الدول المنتجة للنفط ومنها المملكة العربية السعودية، من خلال آثارها الإيجابية والسلبية على مختلف القطاعات الاقتصادية، تبعاً لمقتضيات التنمية الاقتصادية. لذلك إن تحقيق أهداف السياسة النفطية يأتي من خلال مجموعة الإجراءات والتدابير للإدارة الحكومية من اجل تحقيق مصلحة مشتركة للدولة عن طريق تطوير القطاع النفطي. وتحتل المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى بإنتاج النفط الخام من بين الدول العربية المصدرة للنفط الخام، لذلك إن رسم السياسة الاقتصادية في المملكة تتأثر بالسياسة النفطية، لأنها المنتج الأكبر للنفط في العالم، وتلعب دوراً مهما في تحقيق الاستقرار في أسواق النفط العالمي. ومن البديهي أن يؤثر النفط والغاز دوراً أساسياً لاسيما في تطوير القاعدة الصناعية للقطاعات الاقتصادية. إذ أن المنتجات النفطية تستخدم للاستهلاك المحلي فضلاً عن أنه مادة أولية في بعض الصناعات. وقد سلكت السياسة النفطية للمملكة السعودية مساراً اقتصادياً واجتماعياً للنهوض بالطاقة الإنتاجية إلى مستويات مرموقة من اجل الوصول إلى الاثار الايجابية على اقتصاداتها. وقد تمكنت من تحقيق نسب نمو مرتفعة في مختلف القطاعات الاقتصادية من خلال سياستها النفطية في ارتفاع العائدات النفطية، وذلك لما توفره عوائد الصادرات النفطية لتمويل قطاعاتها الاقتصادية كافة. إذ ظهر أثر النمو في الناتج المحلي الإجمالي في مختلف قطاعاتها الاقتصادية، وارتفع الإنتاج الصناعي وتوسعت القاعدة الزراعية، وتحسن الوضع الصحي والتعليمي. ومن خلال ذلك فقد أصبح الخيار الاستراتيجي في المملكة العربية هو التصنيع، وقد لجأت إلى ألأخذ بسياسات اقتصادية لتنويع مصادر الدخل، وإقامة قاعدة إنتاجية متنوعة عن طريق التصنيع، وعلى الرغم من ذلك مازال القطاع النفطي يمثل أهم القطاعات الرئيسية في تمويل الموازنة العامة .

أهمية البحث :

تؤدي السياسية النفطية دوراً مهماً في رسم السياسة الاقتصادية في السعودية، وهذه السياسة لها أهمية كبيرة في المسار التنموي من خلال الاستغلال الأمثل للموارد النفطية التي تعمل على زيادة الناتج المحلي الإجمالي، ويؤدي ذلك إلى رفع مستوى الرفاهية للفرد والمجتمع عن طريق وضع الخطط الملائمة لهذه السياسة، وتنبع نجاح التنمية الاقتصادية.

مشكلة البحث :

إن اعتماد الاقتصاد السعودي على عوائد الصادرات النفطية لتمويل الموازنة العامة إذ تصل إلى 90 % من إجمالي الإيرادات العامة عام 2015 مما يؤدي إلى أن الاستمرار بهذه السياسة قد تحول الاقتصاد السعودي من اقتصاد ريعي إلى دولة ريعية بامتياز.

هدف البحث :

يهدف البحث إلى التعرف على السياسة النفطية السعودية، ومدى إسهامها في رسم السياسة الاقتصادية العامة، وما هي آثارها الاقتصادية.

فرضية البحث :

استند البحث إلى فرضية مفادها إن تغيير السياسة النفطية في السعودية، لأجل التنويع الاقتصادي قد يعرقل من معدلات نمو القطاعات الاقتصادية. وهذا ما يتطلب من خبراء السياسة النفطية في السعودية بذل الجهود من أجل زيادة معدلات نمو الاقتصاد السعودية .

المبحث الأول

الإطار النظري للسياسة النفطية

تعد الطاقة من المنظور الجيوسياسي هي القوة. وقد لعبت السياسة النفطية السعودية دوراً رئيساً للتعويض عن النقص الذي قد يحصل في الإمدادات النفطية. ولكن التدخل السياسي في السياسة النفطية كان الاستثناء أكثر مما هو القاعدة على مدى العقود الأربعة الماضية. وقد كان هدف السياسة النفطية السعودية هو التعاون مع الدول المنتجة للنفط والمستهلكة معاً، فالمملكة ترتبط بتعاون نفطي ثنائي وثيق مع أغلب دول العالم، عن طريق التبادل التجاري، وتبادل المعلومات الالكترونية والاستثمارات في مختلف المجالات الاقتصادية. وترتكز سياسة السعودية على ثوابت أساسية في مجال النفط والغاز من خلال تسخير الثروة الوطنية في البلاد لتحقيق التنمية الشاملة، فضلاً عن تحقيق الاستقرار في أسواق النفط العالمية من خلال دورها الإيجابي المتوازن في منظمة الاوبك .

أولاً : سياسة الطاقة في المملكة العربية السعودية

تعتبر السياسة بشكل عام أداة تحقيق الأهداف والمصالح الاقتصادية، ومن ثم يمكن تعريف سياسة الطاقة على انها مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تتخذها الإدارة الحكومية بهدف تحقيق المصلحة المشتركة للدولة من خلال إدارة قطاع الطاقة. ونظراً للأهمية الاستراتيجية للطاقة في دول العالم كلها لأنها أساس الحياة العصرية، حتى بلغت من أهم المؤشرات الاقتصادية للحد من الفقر، إذ ليس هناك دولة في العالم تستطيع تخفيض معدل الفقر فيها من دون اللجوء إلى الاستخدام المتنامي الأمثل للطاقة من خلال زيادة مؤشر استهلاك الطاقة لكل نسمة، وفي ظل هاجس نضوب الطاقة الاحفورية وما رافقه من تدهور للنظام البيئي نتيجة الاستخدام غير المستدام للطاقة بداية التسعينيات من القرن الماضي، فقد اتخذت معظم الدول مجموعة من التشريعات البيئية بهدف تقليل التدهور البيئي وتحسين مؤشرات التنمية المستدامة[1]. لذلك فقد وضعت السعودية سياسة الطاقة لأنها اكبر منتج للنفط في العالم، إذ انحازت نحو الاستمرار على سياسة اقتصاد النفط الحالية لما تملكه من احتياطيات ضخمة من الطاقة الهيدروكربونية (النفط والغاز) وهو امر يجعل اقرار سياسة طاقة متكاملة تضم معظم مصادر الطاقة المتاحة في غاية الصعوبة وذلك يعود إلى أسباب عدة أهمها[2] :

- أنها دولة ريعية بامتياز، وان معظم إيراداتها النفطية تذهب لتحقيق اقتصاد الرفاه .

- تركز معظم صناعاتها على انها صناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة ، ومن ثم لا يمكن التخلي عن قاعدتها الصناعية .
- توقع ارتفاع الطلب على الطاقة الكهربائية من 239892 كيلو واط ساعة عام 2010 إلى 443825 كيلو واط ساعة عام 2020 أي بنسبة زيادة 85 % .
- انها غير مضطرة للالتزام بمعايير جودة حماية البيئة من التلوث الناجم عن إنتاج الطاقة الاحفورية واستهلاكها. إذ يتوقع ارتفاع انبعاثات ثاني اوكسيد الكربون لكل كيلو واط ساعة من الكهرباء عن 810 غرام / كيلو واط ساعة خلال عام 2020. غير إن ذلك لم يمنع صناع السياسة الحكومية في السعودية من تبني تعديلات إضافية في مضمون سياستها للطاقة من خلال :

1 - تبني سياسة رسمية منذ منتصف التسعينيات يقضي بضرورة الحفاظ على ما يتراوح بين (1,5 - 2) مليون برميل يومياً كطاقة إنتاجية فائضة .

2 - اقامة مشاريع ومؤسسات تُعنى بالبحث والتطوير والإنتاج ومنها مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية ، ومدينة الملك عبد الله للطاقة النووية والمتجددة عام 2010 .

3 - ادخال مصادر الطاقة المتجددة في ضمن ميزان الطاقة، إذ حددت نسبة إسهام الطاقة المتجددة بنسبة (7–6) % في إجمالي القدرة الكهربائية المركبة عام 2020.

4 - وقف التنقيب عن آبار جديدة للنفط منذ عام 2008 وذلك لضمان اطالة العمر الافتراضي .

ثانياً : دور السياسة النفطية في سياسة الطاقة

حققت السعودية نمواً مرتفعاً على الرغم من صعوبة البيئة العالمية والإقليمية. فارتفاع أسعار النفط وارتفاع مستويات الإنفاق العام قد مكَّنا المملكة من تسجيل معدلات نمو مرتفعة على مدار عدة سنوات . واستمر هذا الوضع حتى عام2014، إذ أن معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي إلى أكثر من 5,3 % بعد أن كان في العام الماضي منخفضاً بمقدار 4,5 % عام 2013 . وقد تجاوز معدل نمو القطاعات غير النفطية 6 % بسهولة لسنوات عديدة قبل عام 2014، على الرغم من ارتباطه في النهاية بالمحرك النفطي، وقد سجلت هذه القطاعات حوالي 6,1 % عام 2014. وظل إنتاج النفط عند قرابة 10 ملايين برميل يوميا، مدعوماً بمجموعة متنوعة من العوامل الجغرافية

السياسية من بينها الدور المهم للمملكة داخل تكتل منظمة أوبك. وظل معدل التضخم يتراوح بين 5,4 % لسنوات عديدة[3].

وتجدر الإشارة إلى أن الدول مرتفعة الدخل في المنطقة (الدول المصدرة للموارد الهيدروكربونية في منطقة الخليج جميعاً)، على الرغم من نموها بوتيرة سريعة، إلا أنها تواجه هي الأخرى مشكلات هيكلية قد تؤدي إلى إعاقة نموها في المستقبل. فمستوى دعم الطاقة في معظم هذه الدول يكون أعلى بكثير من مستواه في الدول النامية بالمنطقة. وعلى الرغم من أنها ما تزال تتمتع بفوائض في ماليتها العامة، فإن ارتفاع مستويات الدعم وفاتورة أجور القطاع العام. وهذا ما يؤدي إلى تحقيق التوازن في موازينها العامة من خلال الارتفاع العالمي في السوق النفطية، وبالنظر إلى التوقعات الحالية لأسعار النفط في العام القادم، فمن المتوقع اختفاء فوائض الموازنة في المملكة العربية السعودية . وعلى الرغم من ذلك، هناك مقاومة سياسية لإصلاح نظام دعم الطاقة[4].

لقد تضاعف الاقتصاد السعودي في هذا العقد أكثر من ثلاثة أضعاف نتيجة ارتفاع أسعار النفط، ولكن ما يزال الاقتصاد السعودي أسير اقتصاديات النفط فالناتج المحلي الإجمالي السعودي وصل اقصاه، فقد قفز الناتج المحلي الإجمالي من عام 2008 إلى 2014 إلى 476 مليار دولار من هذا العقد، وقد كانت قيمة صادرات السعودية من النفط والبتروكيمياويات تصل إلى 300 مليار دولار ، وقيمة بقية الأنشطة الأخرى غير النفطية تصل إلى 167 مليار دولار وهو ينبئ بوجود خلل في القاعدة التنموية الاقتصادية[5].

مما تقدم فإن الطلب على الطاقة يعد من نوع الطلب المشتق، أي لا مغزى له من دون اعتبار الخدمات التي تسمح الطاقة بتوفيرها، ومن ثم ينبغي أن يكون التركيز في البداية على الخدمات نفسها، أي الاضاءة والحرارة والحركة، وليس على برميل من البنزين، أو متر مكعب من الغاز . وتوفير هذه الخدمات يتطلب في المقام الأول توفر البنية التحتية (مثل المباني والتخطيط الحضري) وثانياً الأجهزة والمعدات (مثل السيارات ومعدات التبريد والتدفئة والإضاءة) اللازمة لتحويل الطاقة القابلة للاستخدام مثل (الوقود أو الكهرباء) إلى الطاقة المفيدة. وينطوي الامر على قرارات مستهلكين متعددين. فالقرارات المتعلقة بالبنية التحتية تتخذها الحكومة الوطنية أو الإقليمية، وكذلك مؤسسات القطاع الخاص وشركاته كما يكون اتخاذ القرارات على مستوى المنزل أو الأسرة. وبعد توفير هذه البنية التحتية، يجب على المستهلك أن يقرر مستوى كفاءة الأجهزة التي يشتريها، وبعد ذلك فقط يمكن اتخاذ القرارات بشأن وتيرة استخدام المعدات ومستوى القدرة الذي تعمل به[6].

ثالثاً: أهمية السياسة النفطية

لا تبتعد السياسة النفطية بمحوريها الأسعار والإنتاج كثيراً عن السياسة الدولية وبما يجري في الساحة العالمية من علاقات سياسية دولية وبالتحديد السوق العالمية الذي يعد أهم الموضوعات الجوهرية في تشكيل العلاقات الدولية. لقد أدت الشركات النفطية العالمية منذ اكتشاف النفط العربي دوراً مهماً في تحديد السياسة النفطية وحاولت كثيراً وبشكل جاد إن تربط النفط بمصالح دولها، وجعل النفط عاملاً متغيراً يتأثر بالسياسة الدولية أو بالعلاقات الدولية. وبقدر تعلق الأمر بتحليل العلاقة بين سعر النفط والبعد السياسي للدول المستهلكة. وسوف تحاول الدول الصناعية أن تجعل سعر النفط منخفضاً تحت ذريعة إن تحدد السعر بقوى السوق الحرة وان بقاء النفط المصدر الرئيسي للطاقة من دون منافسة أي بديل اخر من مصادر الطاقة سيكون محوراً مؤثراً ومتأثرا بالقرارات السياسية الدولية [7].

إن أهمية السياسة النفطية السعودية تتجلى في التركيز على مصلحة المملكة أولاً قبل تحقيق أي مصلحة أخرى وبتحقيق مصلحة المملكة تتحقق عدة أهداف أخرى، وهذا يحدث طبيعياً عند اتخاذ أي قرار سياسي أو اقتصادي. لقد سارعت المملكة إلى تطبيق سياستين واضحتين تسهمان في جعل التعامل في السوق النفطية أكثر وضوحاً بين المنتجين والمستهلكين وهما: تبني النطاق السعري والاقتراح بإنشاء أمانة عامة لمنتدى الطاقة الدولية بالرياض.

ولقد لعبت المملكة دوراً أكثر تأثيراً في السياسة النفطية في السوق النفطية لما تتمتع به من احتياطيات نفطية هائلة. ويبدو الآن أن الظروف مواتية للسعودية لتلعب دوراً أكبر في السياسية النفطية في المرحلة المقبلة. وهي المرحلة التي تأتي في ظل مزاحمة النفط الصخري، وضعف النمو الأوروبي، وتراجع نمو الصين، واستمرار أكبر ركود اقتصادي في اليابان. وفي الوقت نفسه أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تتبوأ مقاعد متقدمة في إنتاج النفط العالمي سابقة المملكة في هذا المجال. ويتزامن و ذلك استمرار الاضطرابات في ليبيا والعراق مع عدم ضمان تدفقات النفط من تلك الدول بسلاسة على الرغم من عودة إنتاجهما إلى مستويات متقدمة. كما لا يبدو أن اي من دول أوبك لديها الرغبة في خفض الإنتاج النفطي في اجتماع أوبك القادم للحفاظ على حصص سوقية أكبر وخصوصا في آسيا. في ظل ذلك تجد المملكة انها لن تعود إلى مرحلة الثمانينيات بلعب دور المنتج المرجح، ولن تترك حصتها السوقية في آسيا تتراجع بعد تراجع الطلب الامريكي على نفطها، ناهيك

عن أنها ترى أن لديها ترسانة مالية من الاحتياطيات تمكنها من لعب دور أكبر تأثيراً في ظل أي تراجع محتمل في الأسعار. لذلك ترغب السعودية البقاء في الساحة الاقتصادية العالمية منافسا مهما في السوق النفطية، وتبقى دول معدودة في أوبك وخارج أوبك ليس لديها استعداد في خفض الإنتاج في ظل متغيرات أدت إلى ضعف اقتصاده المحلي مثل روسيا[8].

وتسعى السعودية بالتعاون مع الدول المنتجة داخل الأوبك وخارجها، لضمان توفر كميات كافية من النفط الخام في السوق الدولية، مع تفادي وجود فائض في العرض قد يؤدي إلى انهيار الأسعار في الأسواق التي تسعى السعودية إلى المحافظة على استقرارها، وتجنيبها التقلبات سواءً في الأسعار، أو في مستوى الطلب. وتسعى كذلك للمحافظة على مستويات أسعار معقولة تحقق مصالح الدول المنتجة والمستهلكة على حد سواء، ليسهم هذا التوازن في نمو الاقتصاد العالمي وبالأخص في اقتصاديات الدول النامية[9]. وثمة جانب رئيس من جوانب السياسة النفطية للعربية السعودية هو إرساء تعاون وثيق مع الدول المنتجة والمستهلكة للنفط، وترتبط كذلك بتعاون نفطي ثنائي وثيق مع أغلب دول العالم، عن طريق الزيارات الرسمية، والتبادل التجاري، والاستثمارات وتبادل المعلومات والآراء، وتنسيق السياسات. كما أن السعودية عضو فاعل في العديد من المنظمات والتجمعات الدولية التي تهتم بقضايا النفط والطاقة، ومن أهمها منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) التي يقع مقرها في فيينا في النمسا. فهي تؤمن بضرورة التعاون الدولي المستمر والمثمر، وتعمل على إيجاده، إذ أنه يسهم في إيجاد مناخ بنَّاء من الحوار والتفاهم يسعى إلى استقرار السوق النفطية الدولية مما يعزز أهمية النفط، ويمكّنه من لعب دوره الفاعل والرئيسي كمصدر أساسي لمختلف مجالات الطاقة، يعتمد عليه العالم من أجل الرخاء والنمو الاقتصادي[10]. لذلك إن عوائد الصادرات النفطية تسهم في التنمية الاقتصادية من خلال الروابط الأمامية والخلفية بين القطاع النفطي وباقي القطاعات الاقتصادية، وليس في الحالات كلها ان تحقق العوائد النفطية التنمية الاقتصادية المنشودة، إذ يمكن تعظيم فرص أحداث تنمية جادة إذا استغلت أحسن استغلال تلك العوائد، من خلال استثمارها مختلف الأنشطة الاقتصادية المحلية .

فعلى الرغم من ما حققته عوائدها النفطية من معدل نمو مركب بلغ 7,9 % للمدة (1990–2010)، فضلاً عن التذبذب في نسبة إسهام العوائد النفطية في الناتج المحلي الإجمالي بشكل عام، وارتفاع نسبتها من 38,3 % عام 1990 إلى 40,4 % عام 2010، إلا إنها حققت تغيرات تنموية يمكن أن يعتد بها من خلال تنويع هيكل الناتج المحلي الإجمالي[11].

وقد تراجعت صادرات النفط الخام السعودية خلال العقد الثاني من القرن الحادي عشر، أي في عام 2014 بواقع 14,8% مقارنة بعام 2013، لتحقق 268 مليار دولار مقارنة بـ 315 مليار دولار. وقد تراجعت الصادرات السلعية خلال عام 2014، بنسبة 9,1 % عند 347 مليار دولار، مقارنة بـ 381 مليار دولار لعام 2013 وبفارق 34 مليار دولار، وتستمر بذلك تراجعات صادراتها وللعام الثاني على التوالي لتسجل أدنى قيمة خلال السنوات الثلاث الماضية. ومن جهة أخرى تراجعت صادراتها لـ 8 دول من أهم 10 دول مصدر لها، بصدارة الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 18,4%، وقد تراجعت الصادرات للصين بنسبة 15%، كذلك تراجعت الصادرات لليابان بنسبة 12,8%، وتشكل الدول 10 ما نسبته 71,5% من إجمالي صادراتها[12]. لذلك إن السياسة النفطية تتجلى أهميتها بوضوح على الاقتصاد السعودي على المديين المتوسط والبعيد، وتعتبر المصدر والمؤثر الرئيسي في مسار الطلب العالمي على النفط الخام في العالم نتيجة لسياستها النفطية التي تؤثر على المنتجين والمستهلكين في السوق العالمية .

المبحث الثاني

دور الإيرادات النفطية في الاقتصاد السعودي

يعد القطاع العام في السعودية السلطة الرسمية المسيطرة على النشاطات الاقتصادية الرئيسة ولديها اقتصاد قائم على النفط، إذ أن القطاع النفطي يعد من القطاع الرئيسي لتمويل الموازنة العامة في السعودية. لقد تطور الاقتصاد السعودي بوتيرة أبطأ في العام 2013، وحقق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي معدل نمو سنوي بلغ 3,8 %، متراجعاً من 5,8 % في عام 2012، متأثراً إلى حد كبير بالضعف في قطاع النفط، وانكمش القطاع النفطي بنسبة 0 ,6 % في العام 2013. أما في العام 2014 ، فقد أدت التغيرات في عوامل السوق النفطية دوراً أساسياً في نمو الاقتصاد السعودي. وعلى الرغم من أن أسعار النفط قد حافظت على استقرارها النسبي في الشهر الأول من العام 2014، إلا إننا لا نستبعد التأثير السلبي المحتمل للزيادة التدريجية في حجم العرض النفطي العالمي. وهو ما يؤثر سلباً على المركز المالي للمملكة العربية السعودية[13]. وللمرة الأولى منذ العام 2005 تعلن الحكومة السعودية عن التوازن في الموازنة للعام 2014، فقد جاءت مختلفة تماماً عن السابقة التي كانت تتسم بتوقع فوائض في الميزانية. ففي ميزانية عام 2014 تتساوى الإيرادات والمصروفات عند مستوى حوالي 228 مليار دولار.

كذلك من المرجح أن تتأثر الإيرادات النفطية التي تمثل حوالي 90 % من إيرادات الدولة بفائض العرض النفطي وحدود مدى أسعار النفط. كذلك يقدر معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعام 2013 بحوالي 3,8 %، أي أقل بكثير من نسبة 5,81 % التي حققها عام 2012. ومن جهة أخرى، فإن الإنفاق في الموازنة السعودية الذي كان قد شهد زيادة حادة على مدى السنوات القليلة الماضية في ظل الربيع العربي، سوف يتجه إلى الانخفاض في العام 2014[14].

أولاً : أثر الإيرادات النفطية في الميزانية العامة

تتسم سوق النفط الدولية باضطراب أسعار النفط وكثرة تقلباتها نتيجة لتأثيرها بالعديد من العوامل، وإذا ما عرفنا ان النفط سلعة دولية في مداها، استراتيجية في أهميتها بالنسبة لدول العالم جميعها، مهما كان مستوى تقدمها، باعتبارها دولا مستهلكة للنفط وان كانت بدرجات متفاوتة، تقابل مجموعة محدودة من الدول منتجة ومصدرة للنفط . يصبح من البديهي القول، إن ارتفاع أسعار النفط يكون لصالح الدول المنتجة والمصدرة، اذ تزداد عوائدها النفطية، أساس إيراداتها المالية، مما يؤثر ايجاباً فيها، وفي اعداد الميزانية العامة لديها، لكن هذا الارتفاع يكون لغير صالح الدول المستهلكة اذ يزيد هذا الارتفاع الاعباء المالية عليها، مما يؤثر في اعداد الميزانية العامة فيها، ويكون الوضع معاكسا في حالة انخفاض أسعار النفط، وما يترتب على ذلك من مخاطر وإشكاليات .و من ثم فان دول العالم جميعها تواجه خطرا واحدا اسمه (خطر سعر النفط) وترتب على هذا الخطر العديد من المخاطر والإشكاليات عند إعداد الميزانيات العامة لها او عند اتخاذ القرارات الاقتصادية للدول المصدرة للنفط لاسيما ان التقلبات في أسعار النفط أصبحت ظاهرة متكررة و مثيرة للقلق على المستوى العالمي، تؤثر في معظم الدول المنتجة و المصدرة للنفط او التي يعتبر النفط فيها المصدر الرئيسي في تحقيق مواردها المالية بالعملة الأجنبية ولذلك تسعى هذه الدول للبحث عن مصادر للدخل غير النفطي لمواجهة مخاطر انخفاض أسعار النفط الخام العالمية واشكالياته[15]. لذلك إن المملكة تعتمد في ميزانيتها على الإيرادات النفطية بنسبة 86 % . وتعرف الموازنة العامة للدولة بأنها (وثيقة رسمية تحتوي على نفقات حكومة دولة ما و إيراداتها، ضمن خطة مالية تمكن الحكومة من انجاز القرارات المتعلقة بتفعيل مجمل السياسات التي تقوم الحكومة بتنفيذها تجاه المجتمع الذي تخدمه)[16]. لذلك تسعى السعودية ومن خلال موازنة إيرادات النفط والتي تعتمد عليها في موازنتها العامة إلى العمل على تنويع مصادر الدخل بالاعتماد على واردات السلع

غير النفطية. لذلك نلحظ من الجدول رقم (1) تقديرات الميزانية العربية السعودية للمدة (2007- 2014)، ومما لا شك فيه أن تتوزع تقديرات الميزانية العامة في السعودية التي تحصل على اغلب الإيرادات من صادرات النفط، لذلك نلحظ إن اغلب التقديرات في مختلف السنوات تذهب إلى الدفاع والأمن الوطني، إذ بلغت 35446 مليون دولار عام 2007، وقد كانت نسبتها من إجمالي الإيرادات 33,2 %، وقد ازدادت إلى 56498 مليون دولار عام 2012 .

الجدول رقم (1)

الموازنة – تقديرية في السعودية للمدة (2007-2014) (مليون دولار)

القطاعات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
تنمية الموارد البشرية	25729	27893	32518	36651	39549	44792	54173	55812
النقل والاتصالات	3021	3238	3905	4385	4622	5484	5883	6268
تنمية الموارد لاقتصادية	3707	4351	5785	7810	8783	10974	12452	13210
الصحة والتنمية الاجتماعية	8283	9180	10780	12427	13986	16342	18917	20844
تنمية تجهيزات البنية الاساسية	1383	1702	2070	2250	2378	2807	3121	3611
الخدمات البلدية	3620	3988	4402	4999	5654	6789	8461	9229
الدفاع والأمن الوطني	35446	38223	41267	45245	48530	56498	67020	80762
الادارة العامة والمرافق	16468	16808	21106	24538	25019	28680	31986	22549
مؤسسات الاقراض الحكومية	274	128	140	159	169	2876	3987	4100
الاعانات المحلية	3415	3821	4694	5537	5976	8757	12667	11614
إجمالي المصروفات	101333	109333	126667	144000	154667	184000	216267	228000
إجمالي الإيرادات	106667	120000	122667	125333	144000	187200	218667	228000
الفائض أو العجز	5334	10667	-4000	- 18667	- 10667	3200	2400	صفر

المصادر:

1- المملكة العربية السعودية، وزارة المالية، تقديرات الميزانية العامة السعودية، 2013

2 - مؤسسة النقد العربي السعودي (2014– . www. Sama . gov . . sa) (2013)

لذلك نلحظ من خلال الجدول رقم (1) ان اغلب التقديرات في مختلف السنوات تذهب إلى الدفاع والأمن الوطني إذ في العام 2007 بلغت 35446 مليون دولار وقد كانت نسبته من إجمالي الإيرادات 33,2 %. وارتفعت عام 2012 إلى 56489 مليون دولار، وفي عام 2014 بلغ إجمالي حصة الدفاع والأمن الوطني من قيمة إجمالي الإيرادات 80762 مليون دولار، وكانت نسبتها من إجمالي الإيرادات ارتفعت إلى 35,4 %، وقد ارتفعت حصة الدفاع والأمن الوطني في العامين 2013 و 2014.

أما عام 2014 ارتفعت تقديرات التخصيصات للمؤسسات الاقراضية فبلغت 4100 مليون دولار وكانت قيمة الزيادة في التخصيصات 3826 مليون دولار بين عامي 2007 و 2014. لذا إن الزيادة المستمرة في تخصيصات الميزانية العامة السعودية جاءت نتيجة ارتفاع أسعار النفط مما أدى إلى زيادة الحصص إلى القطاعات الاقتصادية المختلفة. وقد ترأست السعودية بقية دول العالم في تصدير النفط الخام، وتعد السعودية من الدولة الريعية المعتمدة في ميزانيتها على الإيرادات النفطية. إذ أن الإيرادات النفطية معظمها تذهب من أجل تحقيق الرفاه الاقتصادي، ولكن ليس في الحالات كلها تحقق العوائد النفطية التنمية الاقتصادية المنشودة في السعودية وباقي الدول الريعية الأخرى[17]. لذلك فإن اعتماد الاقتصاد السعودي على استخراج النفط وتصديره، يجعله ضعيف التنويع، ويعرضه لمخاطر الاعتماد على مصدر رئيس للدخل. فإن تجنب هذه المخاطر لا يكون إلا بزيادة درجة التنويع الاقتصادي، علماً بأن الإيرادات النفطية المتقلبة المتصفة بأنها: عماد الموازنة العامة للدولة، وركيزة الصادرات السلعية، ومحرك النشاط الاقتصادي، يؤدي إلى عدم استقرار في أداء الاقتصاد بأكمله[18].

ثانياً : أثر الإيرادات النفطية في الإيرادات العامة

إن الاعتماد على النفط كمصدر رئيس للإيرادات الحكومية، وممول أساسي لخطط التنمية، يولد مخاطر على الاقتصاد الوطني لأن أسعار النفط إيراداته تتحدد عالمياً، ومن ثم لا يمكن أن يرتهن أداء الاقتصاد لعوامل خارجية. والنفط مورد اقتصادي ناضب واستخراجه استنزاف لمخزونه، مع أسعار النفط العالمية المتقلبة، ومن ثم فإن إيرادات المملكة من الصادرات النفطية غير مستقرة، إذ أن أداء الاقتصاد عموماً مرهون بأداء القطاع النفطي المتقلب. أما في الصادرات والإيرادات الحكومية وقوة العمل، فالتغيرات طفيفة وغير جوهرية. أما في جملة المتغيرات، فحصل تنويع نتيجة لتأثير التنويع الملحوظ في متغير الناتج[19]. والجدول رقم (2) يوضح الموازنة الفعلية في السعودية التي تتكون من

الصادرات النفطية وغير النفطية للمدة (2007 -2014) وكما يأتي : فمن ملاحظة الجدول يلاحظ ان الإيرادات النفطية بلغت 149916 مليون دولار عام 2007. أما عام 2012 فكانت حصة الموازنة السعودية من الإيرادات النفطية بلغ 305285 مليون دولار مقابل 243559 مليون دولار عام 2014، وقد كانت قيمة الانخفاض بين عامي 2012 و 2014 بلغت 61726 مليون دولار، وبنسبة انخفاض 7,9 % بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية. أما الإيرادات الاخرى غير النفطية فكانت تبلغ 21498 مليون دولار عام 2007، بينما عام 2014 فقد ارتفعت إلى 301605 مليون دولار. وقد كانت نسبة الإيرادات النفطية من إجمالي الإيرادات 87,4 % في عام 2007، أما الإيرادات الاخرى فكانت نسبتها من إجمالي الإيرادات 12,5 % عام 2014. وقد كانت نسبة إجمالي الإيرادات من الإيرادات النفطية 87,4 % في عام 2014. إن سبب اعتماد إجمالي الإيرادات السعودية على الإيرادات النفطية جاءت نتيجة لزيادة أسعار النفط المصدر.

الجدول رقم (2)

الموازنة الفعلية في السعودية للمدة (2007–2014) (مليون دولار)

البيان	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الإيرادات النفطية	149916	262236	115845	178737	275829	305285	276012	243559
ايرادات اخرى	21498	31366	20103	19027	22249	27355	32351	301605
إجمالي الإيرادات	171413	293598	135949	197764	298078	332639	308363	278498
المصروفات الجارية	92586	103690	111092	121345	146800	16100	177079	197242
المصروفات الرأسمالية	31746	34995	47957	53025	73653	69781	83191	98732
إجمالي المصروفات	124333	138685	159049	174369	220453	232881	260270	295974
الفائض أو العجز الفعلي	47081	154913	23100--	23395	77625	99758	48093	17476--

المصادر:

1- المملكة العربية السعودية، وزارة المالية، الإيرادات والمصروفات السعودية ، 2013

2- مؤسسة النقد العربي السعودي (2014– . www. Sama . gov . . sa) (2013)

إذ بلغ سعر برميل النفط الخام في الأسواق العالمية أكثر من 120 دولار للبرميل الواحد من النفط. أما في عام 2014 بدأت أسعار النفط تنخفض حتى بلغ سعر البرميل 37 دولار. لذلك يمكن القول في ضمن هذه البيانات إن أهمية الميزانية النفطية التي تحصل عليها السعودية من تصدير النفط الخام هي التي تغطي الميزانية العامة للدولة، ومما يمكن القول إن الاقتصاد السعودي من الاقتصادات الريعية المعتمدة على واردات النفط. من هنا تولدت القناعة بضرورة تنويع مصادر الدخل، وعدم الاعتماد على النفط، لضمان أداء مستقر للاقتصاد، وتحقيق تنمية مستدامة[20].

ثالثاً : أهمية الميزان التجاري في الميزانية العامة

يمثل الميزان التجاري الفرق بين قيمة الواردات وقيمة الصادرات خلال مدة زمنية عادةً ما تكون سنة. فإذا رجحت كفة الصادرات على كفة الواردات قيل إن الميزان التجاري ملائم أو موافق، وإذا رجحت كفة الواردات على كفة الصادرات قيل إن الميزان التجاري غير ملائم أو غير موافق[21]. لذلك تنبع أهمية مصادر الطاقة بشكل عام والنفط بشكل خاص في كونها المحرّك الأساسي والأكبر للنشاط الاقتصادي في أي دولة. فالنفط يُعتبر مصدر دخل وحيد يعتمد عليه في أغلب الدول، اذ تَعتمد أغلب الدول على إيرادات النفط بشكل مباشر كما في المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي وتعمل المملكة العربية السعودية منذ مدة طويلة على تنويع مصادر دخلها الوطني من خلال مصادر عدة. ومن هذه المصادر المهمة في الدخل الوطني التصدير كقطاع فاعل ومتنامي، وتكمن أهمّية هذا القطاع في قدرته الواسعة على إيجاد فرص عمل جديدة وجذب المزيد من الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي على السواء و من ثم تحقيق نمو متوازن[22].

ولغرض الوقوف على التجارة الخارجية السعودية (الصادرات، والواردات، وحجم التبادل التجاري) وأهمية الفائض في الميزان التجاري، يمكن ملاحظة بيانات الجدول رقم (3) الآتي :

الجدول رقم (3)

إجمالي الصادرات والواردات وحجم التبادل التجاري والميزان التجاري في السعودية للمدة (2007 – 2014) (مليون دولار)

البيان	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الصادرات النفطية	179,390	247,097	144,249	184,421	289,518	307,119	284,906	264,207
إجمالي الصادرات	233,174	313,462	192,296	251,143	364,699	388,401	375,873	343,246
إجمالي الواردات	90,157	115,134	95,544	106,863	131,586	155,593	168,155	172,481
حجم التبادل التجاري	323,331	428,596	287,840	358,006	496,285	543,994	544,028	515,727
الميزان التجاري	143,017	198,328	96,752	144,280	233,113	232,808	207,718	170,765

المصادر:

1- صندوق النقد العربي، الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية، التجارة الخارجية، 2012، ص 15–14 .

2- صندوق النقد العربي، الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية، 2015، ص. ص 381 -448.

3- المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي، لمحة احصائية لدول مجلس التعاون، العدد الأول، 2015، ص. ص 57–59 .

4- المملكة العربية السعودية، مصلحة الاحصاءات العامة والمعلومات. www.cdsi.gov.sa

لقد طورت العربية السعودية من سياساتها النفطية التي تعد من أهم السياسات الاقتصادية وبحسب ما يبين الجدول رقم (3) من صادرات وواردات وحجم تبادل والميزان التجاري . لذا إن اغلب الصادرات السعودية من النفط الخام. فقد بلغت نسبة الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات 76,9 % عام 2007، وقد ارتفعت هذه النسبة إلى 84,8 % عام 2014، أي بنسبة زيادة الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات 7,9 % بين العامين. أما نسبة إجمالي الواردات من إجمالي الصادرات عام 2007 فقد بلغت 38,7 % مقابل زيادة نسبة إجمالي الواردات من إجمالي الصادرات بلغت 50,3 % عام 2014، علماً إن قيمة إجمالي الصادرات 343,246 مليون دولار مقابل 172,481 مليون دولار إجمالي قيمة

الواردات عام 2014. هذا وقد ارتفعت قيمة الميزان التجاري من 143,017 مليون دولار عام 2007 مقابل 170,765 مليون دولار عام 2014 .

أما الميزان التجاري السعودي، هو يشمل (الصادرات–والواردات) خلال مدة البحث في الجدول رقم (3)، فقد ارتفع من 143,017 مليون دولار عام 2007 مقابل 170,765 مليون دولار عام 2014، اي بزيادة بين العامين بلغت 27,748 مليون دولار ، مقابل نسبة زيادة في الميزان التجاري بلغ 83,8 %. أما إجمالي الصادرات النفطية من حجم التبادل التجاري فقد بلغت 143,92 مليون دولار، وقد كانت نسبة إجمالي الصادرات النفطية من حجم التبادل التجاري 55,48 % عام 2007 . وقد ارتفعت قيمة إجمالي الصادرات النفطية السعودية من حجم التبادل التجاري إلى 251,52 مليون دولار وبنسبة زيادة الصادرات النفطية من التبادل التجاري 51,23 % عام 2014. إن اعتماد الاقتصاد السعودي على الصادرات النفطية في التجارة الخارجية يعني ذلك إن هذا الاقتصاد من الاقتصادات الريعية المعتمدة على النفط في تمويل الميزانية العامة للدولة. إن اعلى قيمة للصادرات النفطية بلغت 307,119 مليون دولار، وقد كانت اعلى قيمة إجمالي الصادرات والتي بلغت 388,401 مليون دولار عام 2012 . لقد كان سبب ارتفاع قيمة هذه الصادرات نتيجة الارتفاع الحاصل في أسعار النفط العالمي. وأما اعلى قيمة إجمالي للواردات كانت 172,481 مليون دولار عام 2014، نتيجة انخفاض الأسعار مما أدى إلى انخفاض قيمة الصادرات النفطية. ومن خلال بيانات الجدول يلحظ هناك زيادة مستمرة في التجارة الخارجية السعودية وبالأخص في الصادرات والميزان التجاري، جاءت هذه الزيادة نتيجة زيادة صادرات النفط السعودي ولكن هناك تذبذباً في أسعار السوق النفطية العالمية بين الارتفاع في المرحلة الماضية، والانخفاض المستمر في المرحلة الحالية. وقد انعكس ما تحقق من فائض إيرادات الموازنة في السنوات الأخيرة على تسخير المملكة لتلك الفوائض لتخفيض الدين العام. وتعد قطاعات البناء والتشييد، والصناعة، والكهرباء والغاز والمياه من أهم القطاعات الإنتاجية المحركة للنشاط الاقتصادي بعد قطاع النفط خلال السنوات الأخيرة . وفيما يتعلق بالقطاعات الخدمية كانت القطاعات المحركة والعقارات وخدمات الأعمال. أسهم القطاع الخاص بدور فاعل في دفع مسيرة النمو الاقتصادي[23] .

المبحث الثالث

اثار السياسة النفطية في السعودية على التنمية المستدامة

إن مفهوم التنمية المستدامة التفصيلي وضع على الخارطة العالمية بعد انعقاد قمة الأرض ريودي جانيروا في البرازيل عام 1992، ومن ثم عُد هذا المفهوم محورا لأنشطة الأمم المتحدة الإنمائية حول العالم. والتعريف الأكثر شيوعاً وتداولاً للتنمية المستدامة هو أنها : التنمية التي تلبّي احتياجات الجيل الحالي مع ضمان حقوق الأجيال القادمة، والقدرة على تلبية الاحتياجات الخاصة بها[24]. لذلك إن السعودية تشاطر المجتمع الدولي الاهتمام بشأن تغير المناخ، باعتباره يشكل تحديداً بعيد المدى للدول المنتجة والمستهلكة، وتدرك العلاقة المتبادلة بين تأثيرات التغير المناخي وأهمية التنمية المستدامة عند تأمين الطاقة لضمان نمو اقتصادي عالمي مستقر[25].

كما تدرك السعودية أن كل التوقعات المستقبلية تجمع على أن حاجة العالم للطاقة ستستمر بالتزايد، باعتبارها جزءاً من التنمية الاقتصادية وتحقيق الرخاء في أنحاء العالم، إذ يحتاج العالم إلى الطاقة من مجموعة واسعة من المصادر في الحاضر والمستقبل مع تزايد الطلب عليها . وعلى الرغم من أن هناك زيادة في إمدادات مصادر الطاقة البديلة، إلا إن التوقعات كلها تشير إلى أن الدور الرئيس لهذه المصادر سيكون مكمل لمزيج الطاقة وليس بديلاً عن استخدام المواد الهيدروكربونية. وتشير الدراسات إلى أن الطاقة المتجددة لن تكون قادرة على تلبية الطلب العالمي المتزايد على الطاقة. لذا إن النفط وأنواع الوقود ألاحفوري الاخرى ستظل تسهم بشكل حيوي في مزيج منتجات الطاقة لعقود عديدة قادمة. وبما إن هدف المملكة هو توفير الطاقة لدفع عجلة الحركة الاقتصادية والاجتماعية في المملكة ودعم التنمية في العالم، والاستفادة من التكنولوجيا والابتكار لجعل استخدامه أكثر نظافة، فإن تطوير إنتاج مصادر الطاقة المتجددة يمكن من تنويع مصادر الطاقة لديها، وتوفير الوقود الأمثل للاستهلاك المحلي، ولاسيما في مجال توليد الطاقة الكهربائية وتحليه المياه[26]. إذ إن هناك ثلاث أبعاد رئيسة للتنمية المستدامة التي لها علاقة بقطاع النفط وتتمثل بالبعد البيئي والبشري والدولي[27] :

أ- البعد البيئي : هناك قناعة بأن إدارة البيئة بشكل سليم ومتوازن يعتبر ضرورة لعملية التنمية. وترتكز فلسفة التنمية المستدامة على حقيقة جوهرها أن استنزاف الموارد البيئية الطبيعية، سيكون له آثار ضارة على التنمية والاقتصاد بشكل عام. لهذا إن أول بند في مفهوم التنمية المستدامة هو محاولة الموازنة بين النظام الاقتصادي والنظام البيئي من

دون استنزاف الموارد الطبيعية مع مراعاة الأمن البيئي. وقد أصبح القضاء على الفقر وتحسين توزيع الدخل لصالح ذوي الدخل المنخفض ضرورة، ليس منظور العدالة الاجتماعية والأخلاقية فقط ولكن أيضا منظور حماية البيئة وتحقيق التوازن البيئي .

ب- البعد البشري : يعني تحقيق معدلات نمو مرتفعة مع المحافظة على استقرار معدل نمو السكان. حتى لا تفرض ضغوطاً شديدة على الموارد الطبيعية. ومن ثم أصبح معنى التنمية المستدامة اعادة توجيه الموارد لضمان الوفاء بالاحتياجات البشرية الأساسية مثل التعليم، وتوفير الرعاية الصحية الأولية وتوفير المياه النظيفة. وهنا تظهر ضرورة خلق مؤشرات محددة تسمح بتحديد قدرة المجتمع على استنزاف الموارد الطبيعية ودرجة نفادها، ومن ثم ضرورة إيجاد توازن بين استنزاف الموارد المتاحة مثل النفط، والمياه ومتطلبات التنمية من دون التأثير سلباً على مستوى معيشة الأجيال القادمة.

ج - البعد الدولي : هناك ارتباط بين طبيعة النظام الاقتصادي العالمي واستنزاف الموارد الطبيعية، إذ حاولت الكثير من الدول زيادة معدلات إنتاجها من المواد الأولية، مثل النفط، لتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية، ولسداد التزاماتها الخارجية. ومن ثم يصعب الاستمرار في محاولة تحقيق تنمية مستدامة تحمي الموارد الطبيعية بمعزل عن العالم الخارجي[28].

لذلك إن تقرير الأمم المتحدة الإنمائي، يبين السعودية في ترتيب (34) في التنمية البشرية المرتفعة بين دول العالم، وبحسب الجدول رقم (4) الذي يوضح المؤشرات البيئية للتنمية المستدامة في السعودية وكما يلي :

الجدول رقم (4)

المؤشر البيئي للتنمية المستدامة في السعودية

نسبة مصادر الطاقة الاولية من الطاقة الاجمالية				نسبة اسهام الموارد الطبيعية من الدخل القومي الاجمالي (نضوب الموارد الطبيعية)		
المصدر	2012	2013	2014	2012	2013	2014
المصادر غير المتجددة	100	100	100	36.0	37.0	38.0
المصادر المتجددة	0	0	0			

المصادر:

1 - برنامج ا لأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، نيويورك، 2014، ص 210.

2 - البنك الدولي، استهلاك طاقة الوقود الأحفوري من الناتج الإجمالي، نيويورك .

ويمكن القول أن المؤشر البيئي في الجدول إن السعودية تعتمد على مصادر الطاقة الاولية (الوقود غير المتجدد - الاحفوري) بنسبة 100 % ، أما المصادر المتجددة فلا يوجد اي اعتماد عليها خلال المدة (2014– 2012) . وقد كان نضوب الموارد الطبيعية والتي يعتمد عليها الدخل القومي الإجمالي السعودي بلغت (36,0، 37,0، 38,0) % خلال الاعوام , 2014 2012, 2013 على التوالي من هذه الموارد. وهذا يدل على إن برامج التنمية المستدامة تعتمد على الموارد الطبيعية المتوفرة في المملكة، مما يؤدي إلى عدم وجود بدائل لهذه الموارد، ولابد من استدامة هذه الموارد من خلال ايجاد البدائل المختلفة مثل الطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح) من اجل التخفيف من مصادر الطاقة الاولية (النفط، والغاز الطبيعي) . أما الجدول رقم (5) فيوضح معدل النمو البشري والإنفاق على الصحة من خلال البعد البشري للتنمية المستدامة. ولكي تنجح السياسة النفطية السعودية في تحقيق أهدافها على الصعيد المحلي و الدولي، لابد ان تأخذ بنظر الاعتبار ، انخفاض أسعار النفط العالمية، وكذلك تدهور الوضع البيئي المتسارع من خلال الاحتباس الحراري بفعل الغازات المتصاعدة من استهلاك النفط ومشتقاته. لذلك إن ملاحظة الجدول (5) الذي يبين البعد البشري للتنمية المستدامة وتأثير النفط على الموارد الطبيعية الاخرى. ففي ظل تصدر السعودية المرتبة الاولى عالمياً بإنتاج النفط وتصديره عالمياً أثر ذلك ايجاباً على تحسن مستوى تنمية الفرد السعودي .

الجدول رقم (5)

البعد البشري للتنمية المستدامة في السعودية

الترتيب العالمي للتنمية البشرية المرتفعة	العمر المتوقع عند الولادة (سنة)	المتوسط السنوي لمعدل النمو البشري (%)		الانفاق على الصحة من الناتج المحلي (%)			نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي بدولار 2011
2013	2013	2000	2013	2011	2012	2013	2013
الترتيب 34 عالمياً	75 , 5	0,90	1,17	3,7	9,4	9,4	52,109

المصدر:

- برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية، نيويورك، 2014، ص. ص 158 - 186.

إذ احتلت المرتبة (34) عالمياً من حيث ترتيب التنمية البشرية في السعودية عام 2013. أما متوسط العمر المتوقع فقد بلغ 75,5 سنة في عام 2013 . وقد ازداد متوسط النمو البشري السنوي خلال ثلاث عشرة سنة الماضية من 0,9 % عام 2000 إلى 1,17 % عام 2013، وذلك بفعل تطور الانفاق الحكومي على الصحة من إجمالي الناتج المحلي السعودي إذ ارتفع الانفاق من 3,7 % عام 2011 إلى 9,4 % عام 2013، إن ارتفاع الانفاق على الصحة وباقي القطاعات الاقتصادية الاخرى جاء نتيجة ارتفاع سعر برميل النفط، مما أدى إلى زيادة رصيد الميزانية العامة السعودية . أما نصيب الفرد السعودي من الدخل القومي فبلغ 52,109 دولار . لذلك يرتبط موضوع إدارة الموارد على المدى الزمني الطويل لتحقيق التنمية المستدامة والعدالة بين الأجيال تساؤلات عده منها تحديد معدل الإنتاج ومن ثم النضوب الأمثل وهذا يعتمد على متغيرات عدة منها حجم الاحتياطي والإنتاج ومستوى السعر وغير ذلك من أمور فنية. ونظراً لأوضاع السوق النفطية وارتباطها بعلاقات خارجية فإن معدل الإنتاج والنضوب يختلف في الغالب عن المستوى الأمثل. أما التساؤل الثاني فيتعلق بالمستوى الأمثل من الإيرادات التي يمكن ادخارها وتوجيهها للاستثمار للأجيال القادمة، والمستوى الذي يجب توجيهه للاستهلاك والاستثمار المحلي الآني وارتباط ذلك بمعايير الاختيار بين مجالات الاستثمار للأجيال القادمة و الإطار الزمني للاستثمار طويل أو قصير الأجل وقنواته. وإن تحليل المسار الاقتصادي السعودي ونموه ودرجة تنوعه يعتمد إلى حد كبير على مستقبل الطلب والعرض العالميين من النفط المستندان إلى مستقبل الطاقة عموماً. إذ أن ذلك المستقبل يؤثر إلى حد بعيد على استثمارات المملكة في مراحل الصناعة النفطية سواءً في إنتاج النفط وتكريره أو إنتاج الغاز ومعالجته وما يليهما من مراحل، ويؤثر أيضاً على مستويات إنتاج واستهلاك كل منهما، ومن ثم يؤثر على صادرات السعودية وعائداتها من النفط و على إنفاقها التنموي. لذلك يؤثر مستقبل الطاقة والنفط على خيارات السياسة النفطية والسياسة المالية والسياسة الصناعية وبالأعم سياسات التنمية[29] .

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً : الاستنتاجات

1- على الرغم من ارتفاع نصيب دخل الفرد إلى 26 ألف دولار في السعودية، إلا إنها ما تزال تعتمد في تمويل ميزانيتها العامة على ايرادات النفط .

2- تلعب السعودية دوراً مؤثرا على السوق النفطية من خلال سياستها النفطية، بما تمتلكه من احتياطي نفطي كبير ، وكذلك الزيادة المرتفعة في صادراتها النفطية.

3- تسهم العوائد النفطية في تطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة من أجل تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية.

4- تسعى السعودية إلى تنويع مصادر الدخل، من خلال رفع الإيرادات غير النفطية و لتقليل من الاعتماد على الواردات النفطية في تمويل ميزانيتها العامة.

5- إجمالي الإيرادات السعودية تفوق إجمالي المصروفات، وهذا يدل على إن هناك فائضاً في الميزان التجاري السعودي.

6- إن مستقبل الطاقة والنفط يؤثر على السياسة النفطية والمالية ومن ثم يؤثر على التنمية المستدامة، من خلال استنزاف الموارد الحالية و نضوبها مستقبلاً ، مما يؤثر على الاجيال القادمة .

ثانياً : التوصيات

1 - ضرورة صياغة سياسة نفطية واضحة، للتغلب على الصعوبات التي تواجه مستقبل النفط.

2 - العمل على تبني سياسة اقتصادية تهدف إلى التقليل من الاعتماد على مصدر النفط في تمويل الموازنة العامة .

3- تنويع مصادر الدخل السعودي من خلال تطوير مختلف القطاعات الاقتصادية ، واعتماد موارد هذه القطاعات في تطوير الاقتصاد السعودي .

4- التقليل من الاعتماد على النفط، والاهتمام بالطاقة البديلة، والتخفيف من انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون الناجم من استخراج وإنتاج النفط من اجل تنمية مستدامة.

5- الافادة من الإيرادات النفطية، واستثمارها وادخارها للاستفادة منها للأجيال القادمة.

6 – الاعتماد على الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية والطاقة الرياحية . وعدم الاعتماد على الوقود الاحفوري، الذي تعتمده السعودية اعتماداً رئيساً في مختلف المجالات الاقتصادية .

قائمة الهوامش

1- هيثم عبد الله سلمان، أثر سياسات الطاقة العالمية على اقتصادات بعض دول مجلس التعاون، مجلة التعاون، العدد (84)، الامانة العامة لمجلس التعاون، الرياض، 2014، ص 31 .

2- مصدر سابق، ص. ص 43–42 .

3 - البنك الدولي، الآثار المدمرة للدعم الحكومي، منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2014، ص. ص 8– 4 . www.albankaldawli.org

4 - المصدر نفسه، ص 56 .

5- عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب، ملامح وآفاق مستقبل الاقتصاد السعودي في اعادة البناء الاقتصادي، جامعة الملك عبد العزيز ، الرياض، 2013، ص. ص 4–2 .

6 - غلايدلان، وآخرون، ترشيد الثروة النفطية في الخليج، انجازات وتحديات، تقرير المعهد الملكي للشؤون الدولية، لندن، 2014، ص 22 .

7- عباس جبار الشرع، سوق النفط العالمي بين العرض والطلب والمتغيرات الدولية، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد (20)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، 2008، ص. ص 4– 1 .

8- عبد الوهاب بن سعيد ابو داهش، السياسة النفطية السعودية في ظل متغيرات السوق النفطية. http// www. alriyadh. com .

9- المملكة العربية السعودية، وزارة البترول والثروة النفطية . http/www.mopm.gov.

10 - مصدر سابق .

11- هيثم عبد الله سلمان، مصدر سابق، ص. ص 50–49 .

12- ماجد الشبيب، صادرات المملكة من النفط الخام تتراجع بـ 15 % خلال عام 2014. http // www. Mubasher. Info .

13- الخبير المالي، التوقعات المستقبلية للاقتصاد والقطاع المصرفي في المملكة العربية السعودية 2014، ص 2 . www.alkhabeer.com

14- هنري ج. شاوول، قراءة لميزانية المملكة العربية السعودية للعام 2014، الرياض، 2013، ص 2 .

15- سهام حسين البصام، سميرة فوزية شهاب الشريدة، مخاطر وإشكاليات انخفاض أسعار النفط في اعداد الموازنة العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل غير

نفطية دراسة تحليلية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (36)، جامعة بغداد ، بغداد، 2013، ص 1 .

16- المصدر نفسه، ص 3 .

17- هيثم عبد الله سلمان، مصدر سابق، ص 51 .

18- ممدوح عوض الخطيب، التنوع والنمو في الاقتصاد السعودي، المؤتمر الاول لكليات إدارة الاعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، الرياض، 2014، ص 2 .

19- المصدر نفسه، ص. ص 7–4 .

20 - المصدر نفسه، ص 7 .

21- صديقة باقر عبد الله، الميزان التجاري وتنمية الصادرات النفطية، مركز التدريب والبحوث الاحصائية، بغداد، 2012، ص 2 .

22- نورة زيد العثمان، نشوى مصطفى علي، أثر الصناعات التحويلية على التجارة الخارجية في المملكة العربية السعودية، 2014، ص. ص 11– 8 . www .fac.ksu.sa.

23- الاقتصاد السعودي، تطبيقات اقتصادية معاصرة . www.kau.edu.sa

24- عبد الله بن علي المرواني، التنمية المستدامة في خطة التنمية العاشرة للملكة العربية السعودية، الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ورشة عمل ترسيخ مفهوم التنمية المستدامة، قطر ، 2014 ، ص 1 . www.gsdp.gov.qa

25- خالد محمد ابو الليف، الطاقة والبيئة والتنمية المستدامة، مؤتمر الطاقة العربي العاشر ، أبو ظبي، 2014، ص 5 . www. Oapecorg. org

26- المصدر نفسه، ص. ص 5 -11 .

27- علي حامد عبد الله الملا، النفط وتأثير عائداته على التنمية المستدامة، ورشة عمل حول ترسيخ مفهوم التنمية المستدامة، الدوحة، 2014، ص 6 . www.gsdp.gov.qa

28- المصدر نفسه، ص 6 .

29- ماجد عبد الله المنيف، الاقتصاد السعودي ومستقبل الطاقة، الدورة 26 المهرجان الوطني للتراث والثقافة، الرياض، 2011، ص. ص 18 - 20. www.saudiaee.org

قائمة المصادر

أولاً : الكتب

1 - عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب، ملامح وآفاق مستقبل الاقتصاد السعودي في اعادة البناء الاقتصادي، الرياض، 2013 .

ثانياً : الدوريات والمؤتمرات

1 - خالد محمد ابو الليف، الطاقة والبيئة والتنمية المستدامة، مؤتمر الطاقة العربي العاشر ، ابو ظبي، 2014 .

2 - سهام حسين البصام، سميرة فوزية شهاب الشريدة، مخاطر وإشكاليات انخفاض أسعار النفط في اعداد الموازنة العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل غير نفطية دراسة تحليلية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (36)، بغداد، 2013 .

3 - صديقة باقر عبد الله، الميزان التجاري وتنمية الصادرات النفطية، مركز التدريب والبحوث الاحصائية، بغداد، 2012 .

4 - عبد الله بن علي المرواني، التنمية المستدامة في خطة التنمية العاشرة للملكة العربية السعودية، الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ورشة عمل ترسيخ مفهوم التنمية المستدامة، الدوحة، 2014 .

5 - عباس جبار الشرع، سوق النفط العالمي بين العرض والطلب والمتغيرات الدولية، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد (20)، جامعة البصرة، 2008.

6 - ماجد عبد الله المنيف، الاقتصاد السعودي ومستقبل الطاقة، الدورة 26 المهرجان الوطني للتراث والثقافة، الرياض، 2011 .

7- هيثم عبد الله سلمان، أثر سياسات الطاقة العالمية على اقتصادات بعض دول مجلس التعاون، مجلة التعاون، العدد (84)، الرياض، 2014 .

ثالثاً : المنظمات الرسمية

1- البنك الدولي، استهلاك طاقة الوقود الاحفوري من الإجمالي 2014 .

2 - المملكة العربية السعودية، وزارة المالية، 2013 .

3- المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي، لمحة احصائية لدول مجلس التعاون، العدد الأول، 2015 .

4- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، 2014 .

5- صندوق النقد العربي، الاحصاءات الاقتصادية للدول العربية، التجارة الخارجية، 2012 ، 2015 .

رابعاً : المواقع الالكترونية

1- البنك الدولي، الآثار المدمرة للدعم الحكومي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 2014 . www.albankaldoawli.org .

2 - المملكة العربية السعودية، وزارة البترول والثروة النفطية. www.mopm.gov.sa

3 - الخبير المالي، التوقعات المستقبلية للاقتصاد والقطاع المصرفي في المملكة العربية السعودية، 2014. www.alkhabeer.com

4- الاقتصاد السعودي، تطبيقات اقتصادية معاصرة . www.kau.edu.sa

5- عبد الوهاب بن سعيد أبو داهش، السياسة النفطية السعودية في ظل متغيرات السوق النفطية. www. alriyadh. com

6 - علي حامد عبد الله الملا، النفط وتأثير عائداته على التنمية المستدامة، ورشة عمل حول ترسيخ مفهوم التنمية المستدامة، الدوحة، 2014، ص 6 . www.gsdp.gov.qa

7- ماجد الشبيب، صادرات المملكة من النفط الخام تتراجع بـ 15 % خلال عام 2014. http // www. Mubasher. Info .

8 - مؤسسة النقد العربي السعودي . www.sama.gov.sa

9- المملكة العربية السعودية، مصلحة الاحصاءات العامة. www.cdsi.gov.sa

10- نورة زيد العثمان، نشوى مصطفى علي، أثر الصناعات التحويلية على التجارة الخارجية في المملكة العربية السعودية، 2014 . www .fac.ksu.sa.

The Economic effects of oil policy in Saudi Arabia

Lecturer Naji Sari Fars
Basrah and Arab Gulf Studies Centre
University of Basrah

Abstract :

The political importance of oil stems from its role in shaping the economic policy in Saudi Arabia, as oil revenue is the main source that finance budget of the country and various economic sectors. Its impact, however, embodies in the Increase of level of GDP and per capita GDP in order to reach the basic goals of economic and social development. Moreover, this policy is a tool for achieving the economic goals. Saudi Arabia occupies ranked as a first producer of crude oil from among oil-producing countries. The hypothesis of study assumes that make a change in Saudi oil policy for economic diversification ought to be depended on successful oil policy that affect other economic sectors and reduce its dependence on oil revenues for financing its public budget. In spite of the high per capita income of Saudi Arabia, but it is still dependent on oil revenues to finance the public budget. Accordingly, Saudi Arabia is seeking to diversify its sources of income by raising non-oil revenues to reduce dependence on oil export.

Key words :

oil policy, oil prices, oil revenues, Economic diversification.